



بيان المجلس الأعلى للدولة بشأن مستجدات الأوضاع السياسية والعسكرية

إذ يتابع المجلس الأعلى للدولة مستجدات الأوضاع السياسية والعسكرية في البلاد، والنجاحات التي تحققتها قوات الجيش الليبي في صد العدوان بكافة المحاور، فإنه يؤكد على ما يلي:

1. التمسك بالاتفاق السياسي الليبي إطارا حاكما للمرحلة الانتقالية ومنظما للعملية السياسية فيها.
2. دعوة مجلس النواب للالتزام من أجل استئناف عملية الحوار السياسي، مع التأكيد على ضرورة القضاء على مشروع الانقلاب العسكري على الشرعية، وأن لا سبيل لحكم ليبيا إلا من خلال الانتخابات.
3. إن ما صرح به مجرم الحرب حفتر من انقلاب على المسار الديمقراطي ليس بجديد. بل هو استمرار لانقلاباته الفاشلة، وللتغطية على هزائمه المتكررة، ولذلك فإننا ندعو داعميه، بعدما تبين لهم حقيقة هذا المشروع الانقلابي، إلى الوقوف مع بقية أبناء الوطن من أجل إقامة الدولة المدنية الديمقراطية.
4. دعوة المجتمع الدولي، وعلى رأسه هيئة الأمم المتحدة وبعثتها في ليبيا، إلى تحمل مسؤولياتها السياسية والأخلاقية أمام الشعب الليبي، ورفض هذا العبث الذي يقوم به مجرم الحرب حفتر واستهتاره بوحدة ليبيا وإرادة شعبها.

حفظ الله ليبيا

المجلس الأعلى للدولة

